

الباب الثاني

النظريات النقدية

سوف نتناول في هذا الباب تطور النظريات النقدية من خلال دراسة المدارس الاقتصادية وأهم أفكار كبار الاقتصاديين بخصوص النقد.

- النظرية الكمية في النقود وتطوراتها.
- النظرية الكينزية في النقود وتطوراتها.
- أفكار المدرسة النقدية.

الفصل الأول

النظرية الكمية في النقود

مقدمة:

تعتبر النظرية الكمية في النقود إحدى أهم الأفكار التي جاء بها الكلاسيك، لأنها ربطت بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، واستطاعت أن تفسر العديد من الظواهر الاقتصادية كالتضخم والركود والنمو وحركة انتقال الذهب بين الدول وتأثيره على جميع المتغيرات الاقتصادية في كل دولة. وتعود أفكار النظرية الكمية في جذورها إلى الاقتصادي الفرنسي جان بودان الذي نشر كتابه (الاقتصاد السياسي) عام ١٥٦٨ وأشار فيه للعلاقة بين تدفق الذهب والفضة من المستعمرات إلى إسبانيا وارتفاع الأسعار^(١). كما وأشار توماس من إلى الكيفية التي يؤدي فيها الفائض التجاري لارتفاع الأسعار في بريطانيا.

ثم أخذ عدد من الاقتصاديين من بعده بهذا التفسير أمثال دافيد هيوم وكانيتون وجون لوك خلال القرن السابع عشر، إلى أن جاء آدم سميث ودافيد ريكاردو وتبنوا هذه الفكرة وأسسوا لها من الناحية النظرية.

ويعتبر الفلاسفة العرب أمثال ابن خلدون وتقي الدين المقرئ أول من أسس للعلاقة بين الذهب والفضة والمستوى العام للأسعار حيث أوضح المقرئ أن زيادة النقود تؤدي إلى التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار.

ولكن مهما قيل وكتب فالعلم ليس له صبغة قومية هو ملك للجميع ويستفيدون منه، وأهم ما يميز النظرية الكمية تحليلها النقدي في أن زيادة كميات النقود تؤدي لارتفاع المستوى العام للأسعار.

(١) جورج نايهانز: النظرية الاقتصادية، ترجمة صقر أحمد صقر، المكتبة الأكاديمية، القاهرة ١٩٩٧ ص ٤٦.

١ - ١ — معادلة النظرية:

طور ريكاردو فكرة جان بودان في تحديد العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، عندما حلت النقود الورقية محل النقود المعدنية في بريطانيا في القرن التاسع عشر وحصل التضخم، لكن هذه النظرية بقيت مجرد أفكار عامة إلى أن جاء الاقتصادي الأمريكي إرفينج فيشر وصاغ معادلة النظرية عام ١٩١٧ وعرفت باسم معادلة التبادل أو معادلة فيشر كما يلي:

$$M \cdot V = T \cdot P$$

حيث ترمز: M = كمية النقود.

V = سرعة التداول النقدي.

T = كمية المبادلات.

P = المستوى العام للأسعار.

والمعادلة بهذه الصيغة ليست سوى بديهية من بديهيات الحساب، أي توضح بأن كميات النقود مضروبة بسرعة التداول تساوي لكميات المبادلات مضروبة بالمستوى العام للأسعار، أي كمية النقود هي متغير مستقل والأسعار متغير تابع^(١)، بينما سرعة التداول وحجم الإنتاج اعتبرتهما النظرية متغيرات مستقلة، أي استطاعت النظرية أن تصل إلى فكرة مفادها «كلما ازدادت كميات النقود أدى ذلك لزيادة الأسعار» أي العلاقة طردية بين كميات النقود والأسعار، وبالمقابل يؤدي انخفاض كميات النقود لانخفاض المستوى العام للأسعار.

$$P = \frac{M \cdot V}{T}$$

أي أن مستوى الأسعار يتأثر بكميات النقود لأنه إذا ازدادت الكميات المنتجة وبقيت النقود على حالها تنخفض الأسعار، وبالمقابل إذا زادت كميات النقود وبقيت كميات التبادل نفسها ترتفع الأسعار.

(١) زينب عوض الله، أسامة محمد الغولي: أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ٢٠٠٣ ص ٢٢١.

١ - ٢ - شرح رموز النظرية:

عرفنا في معادلة النظرية ما معنى كل رمز من رموزها:

$$M \cdot V = T \cdot P$$

ولكن المطلوب التعرف على جوهر وطبيعة كل متغير من هذه المتغيرات لكي نحكم على العلاقة القائمة بين هذه المتغيرات.

كمية النقود (M):

يقصد بكمية النقود «مجموع النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي خلال فترة زمنية معينة (سنة) في الاقتصاد الوطني»^(١).

وتتكون النقود من العناصر التالية:

- ١ - كمية النقود المعدنية والورقية المصدرة (التي يصدرها المصرف المركزي).
 - ٢ - الودائع تحت الطلب: ويقصد بها الحسابات الجارية التي يودعها الأفراد لدى المصارف التجارية ويجري عليها حركة يومية (سحب - إيداع).
 - ٣ - الودائع الآجلة وودائع التوفير وهي مبالغ يودعها الأفراد لدى المصارف بقصد الاستثمار والحصول على منافع من وراء إيداعها.
- وترتبط كمية النقود الكتابية (الودائع بكافة أنواعها) بالتطور الاقتصادي الحاصل في كل دولة وفي توجهات السياسة النقدية بزيادة أو تخفيض حجم النقد في الاقتصاد حيث تسعى المصارف دائماً لزيادة حجم النقود الكتابية فتزداد حركة تعاملاتها لكن المصرف المركزي هو الذي يقيد هذه الحركة من خلال الاحتياطي القانوني الذي يفرضه على المصارف التجارية.

إن كمية النقود في أي اقتصاد ترتبط بحجم الناتج القومي من جهة وباتجاهات السياسة النقدية على زيادة أو تخفيض حجم النقد في الاقتصاد من جهة ثانية استناداً لحالة الاقتصاد من ركود أو رواج.

(١) أحمد زهير شامية: اقتصاديات النقود والمصارف، مرجع سابق ص ١٠٩.

سرعة التداول النقدي (V):

يقصد بسرعة التداول كما عرفها فيشر بأنها عدد المرات التي تنتقل فيها وحدة النقود من يد إلى أخرى خلال فترة زمنية^(١).

أما سرعة تداول نقود الودائع فهي عدد المرات التي تدخل وتخرج فيها الحسابات المصرفية، ويرى فيشر أن سرعة تداول النقود ثابتة فهي مستقلة عن كميتها ولا تتأثر بها، فليس هناك في رأيه ما يدعو للاعتقاد بأن سرعة تداول النقود عند زيادة كمية النقود سوف تزداد أو تنقص بانخفاض كمية النقود، أي تتوقف سرعة التداول على مجموعة من العوامل أهمها:

- ١ — طريقة دفع الرواتب والأجور في القطاعين العام والخاص (شهرياً — سنوياً — أسبوعياً) فإذا كانت شهرياً هذا يعني ١٢ دورة، أسبوعياً ٥٢ دورة..
- ٢ — كثافة السكان كلما ازداد عدد السكان يزداد الطلب على النقد، لكنه يلاحظ في الدول الفقيرة رغم زيادة عدد السكان تنخفض دورات النقد.
- ٣ — الأعمال التجارية: كلما ازدادت الحركة التجارية البيع والشراء كلما ازداد عدد الدورات التجارية، وبالمقابل إذا حصل الركود تنخفض عدد الدورات التجارية.
- ٤ — سرعة إنتاج وتصريف السلع والخدمات: إن إنتاج السلعة وتوزيعها وتبادلها إلى الاستهلاك تعتبر دورة، وبالتالي كلما انخفض زمن الإنتاج والاستهلاك تزداد الدورات، إن دورة المواد الغذائية قد تصل إلى ٥٢ دورة بينما في صناعة البواخر قد تكون دورة واحدة (إنتاج باخرة واحدة في السنة).
- ٥ — سرعة وسائل الاتصال والمواصلات: كلما ازدادت وتطورت وسائل الاتصال كلما أدى ذلك لطلب النقد وإنفاقه، وكلما تطور النقل يزداد الاستهلاك والإنفاق وبالتالي تزداد عدد دورات النقد في الاقتصاد.
- ٦ — عادات الدفع: ويقدر بها طريقة دفع الديون ودفع أثمان السلع بهدف التجارة وتسديد ثمن المشتريات نقداً أم تقسيطاً، وقد جرت العادة في سورية الدفع في كل يوم خميس بين التجار والدفع شهرياً للديون بين التجار والمواطنين وغيرها وجميع هذه العادات تؤثر على دورات النقد.

(١) أحمد زهير شامية: اقتصاديات النقود والمصارف، مرجع سابق ص ١٠٩.

إن مجموع هذه العوامل مقسومة على عددها يحدد لنا عدد دورات النقد، ففي فترات الرواج تزداد الدورات (إلى ٥ — ٨ دورات) وفي فترات الركود تنخفض إلى (٢ — ٣ دورات) وقد تزداد دورات النقد نتيجة لعوامل سياسية في حالات الاضطرابات حيث يشتري المواطنون كميات كبيرة، وفي حالات التفاؤل يشترون أو ينفقون على أمل الحصول على مبالغ في المستقبل.

٣ — كمية المبادلات (T):

ويقصد بها: مجموع السلع والخدمات المنتجة التي يتم التعامل بها بالنقود، أي تم بيعها وشراؤها خلال فترة السنة، ويضيف بعض الاقتصاديين الأوراق المالية وبالتالي تصبح كمية المبادلات «مجموع السلع والخدمات المنتجة والأوراق المالية التي يتم التعامل بها بالنقود خلال فترة معينة».

وتتوقف كمية المبادلات على العوامل التالية:

١ — كمية الموارد الاقتصادية التي يملكها المجتمع، فالمجتمع الذي يمتلك موارد كثيرة مثل المواد الأولية والمواد الزراعية والثروات الباطنية يكون لديه إمكانيات كبيرة للتصنيع وبالتالي زيادة كمية المبادلات بينما المجتمع الذي لا يملك الموارد تنخفض لديه الإمكانيات وينخفض حجم المبادلات.

٢ — حجم الإنتاج: ويقصد به جميع المنتجات والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال سنة فكلما ازداد حجم الناتج سوف تزداد المبادلات، وبالمقابل إذا انخفض الإنتاج سوف ينخفض حجم المبادلات ويتوقف حجم الناتج على الموارد التي يمتلكها المجتمع وعلى الأيدي العاملة وحركة التصنيع والاستيراد والتصدير وعدد السكان وغيرها من العوامل الاقتصادية.

٣ — الكفاية الإنتاجية: ويقصد بها قدرة المجتمع على زيادة الإنتاج وتخفيض النفقات من نفس الموارد التي يمتلكها، وتتوقف الكفاية الإنتاجية على أساليب الإنتاج المتبعة وعلى التقانات المتطورة، فكلما تطورت الآلات والتقانات كلما ازداد الإنتاج وازدادت الإنتاجية.

إن هذه العوامل تساهم في زيادة الإنتاج والإنتاجية وتظهر منتجات جاهزة للبيع وهذا الأمر يتطلب وجود طلب بالمقابل لتصريف هذه المنتجات، لأنه إذا انخفض

الطلب يحصل الكساد ولا تباع السلع والخدمات وبالتالي تنخفض دورة النقد في المجتمع وتختل معادلة كمية النقود التي تحدث عنها فيشر.

٤ — مستوى الأسعار (P):

يقصد بالمستوى العام للأسعار «نسبة مئوية تعبر عن تطور الأسعار صعوداً أو هبوطاً وذلك من خلال المقارنة بين السنة المدروسة وسنة الأساس».

يقوم الإحصائيون بحصر أسعار السلع في سنة الأساس ونسبها إلى ١٠٠% ثم دراسة الأسعار في العام القادم أو بعد سنتين أو خمس سنوات وتحديد معدلات الزيادة أو الانخفاض في الأسعار، كما مر معنا في قيمة النقود والمستوى العام للأسعار سابقاً.

لقد حددت النظرية العلاقة بين كمية النقود والأسعار بالعلاقة العكسية، أي كلما ازدادت كميات النقود ازدادت الأسعار وحصل التضخم، وبالمقابل إذا انخفضت كميات النقود انخفضت الأسعار وحصل الركود. أي أن النظرية الكمية درست علاقة النقود بالأسعار ووصلت إلى هذه النتائج دون الأخذ بعين الاعتبار لسرعة التداول النقدي وكميات الإنتاج.

١ — ٣ — فرضيات النظرية:

انطلقت النظرية الكمية في النقود من الدور الفعال للنقد في الاقتصاد واعتمدت على الأفكار الأساسية للمدرسة الكلاسيكية وأهمها:

١ — العرض يخلق الطلب الموازي له:

لقد ركزت أفكار المدرسة الكلاسيكية على العرض دون التركيز على الطلب لأن (قانون ساي) قانون المنافذ يفيد بأن كل إنتاج جديد سوف يجد الطلب المناسب له في السوق، لذلك على المنتجين زيادة الإنتاج وسوف يجدون في السوق الطلب المناسب لهذه المنتجات، ولعل اهتمام الكلاسيك بالعرض يقود لعدم توفر التقانات اللازمة لزيادة الإنتاج كما هو الحال اليوم، لذلك ركزوا على العرض أكثر من التركيز على الطلب، كما أن التركيز على العرض يقود لفكرة الكلاسيك في أن الطلب الكلي سوف يواجه العرض الكلي، ولما كان الطلب دالة في العرض، فإن العرض الكلي وحده هو الذي يتحكم بالحياة الاقتصادية.

السلع	سنة الأساس ٢٠٠٥		سنة المقارنة ٢٠١٠	
	السعر الحقيقي	السعر المتوي	السعر الحقيقي	السعر المتوي
١	٢٥	١٠٠	٣٥	١٤٠
٢	٥٠	١٠٠	٧٥	١٥٠
٣	١٥٠	١٠٠	٣٠٠	٢٠٠
٤	٧٥٠	١٠٠	٩٥٠	١٣٠
٥	٣٥٠	١٠٠	٤٠٠	١١٤
٦	٢٠٠	١٠٠	٢٥٠	١٢٥
٧	٢٥٠	١٠٠	٣٠٠	١٢٠
٨	١٠٠	١٠٠	٢٠٠	٢٠٠
المجموع		٨٠٠		١١٧٩

$$\text{الرقم القياسي لعام ٢٠٠٥} = \frac{٨٠٠}{٨} = ١٠٠$$

$$\text{الرقم القياسي لعام ٢٠١٠} = \frac{١١٧٩}{٨} = ١٤٧$$

أي أن الأسعار ارتفعت بنسبة ٤٧% عن عام ٢٠٠٥ وهي مؤشر عن حالة التضخم التي يمر بها هذا الاقتصاد وهو من المعدلات المرتفعة لأنه بالمقابل سوف تنخفض قيمة النقود بمقدار ٤٧% أي أن وحدة النقد أصبحت غير قادرة على شراء نفس السلعة في السابق.

إن هذه الطريقة لا تميز بين السلع الضرورية والسلع الكمالية لذلك اقترح الإحصائيون إضافة ما يسمى بالوزن النوعي لكل سلعة لأن سلعة الخبز أو البطاطا ذات أهمية أكبر بالنسبة للفقير من الغني لأنه لم يستطع إشباع كافة احتياجاته من خلال الدخل الذي يحصل عليه. فإذا أعطيت كل سلعة وزناً معيناً يتناسب مع حاجة الأفراد لها تصبح هذه الطريقة (طريقة الأرقام القياسية المرجحة) فيصبح الجدول السابق كما يلي:

السلع	سنة الأساس ٢٠٠٥		سنة المقارنة ٢٠١٠	
	السعر الحقيقي	السعر المتوي × الوزن	السعر الحقيقي	السعر المتوي × الوزن
١	٢٥	٨٠٠ = ٨ × ١٠٠	٣٥	١١٢٠ = ٨ × ١٤٠
٢	٥٠	٥٠٠ = ٥ × ١٠٠	٧٥	٧٥٠ = ٥ × ١٥٠
٣	١٥٠	٣٠٠ = ٣ × ١٠٠	٣٠٠	٦٠٠ = ٣ × ٢٠٠
٤	٧٥٠	٢٠٠ = ٢ × ١٠٠	٩٥٠	٢٦٠ = ٢ × ١٣٠
٥	٣٥٠	٣٠٠ = ٣ × ١٠٠	٤٠٠	٣٤٢ = ٣ × ١١٤
٦	٢٠٠	٥٠٠ = ٥ × ١٠٠	٢٥٠	٦٢٥ = ٥ × ١٢٥
٧	٢٥٠	٢٠٠ = ٢ × ١٠٠	٣٠٠	٢٤٠ = ٢ × ١٢٠
٨	١٠٠	٦٠٠ = ٦ × ١٠٠	٢٠٠	١٢٠٠ = ٦ × ٢٠٠
المجموع		٣٤٠٠		٥١٣٧

إذا حسبنا مجموع الأوزان يكون:

$$٣٤ = ٦ + ٢ + ٥ + ٣ + ٢ + ٣ + ٥ + ٨$$

$$١٠٠ = \frac{٣٤٠٠}{٣٤} = \text{متوسط الأسعار المتوية المرجحة لسنة الأساس}$$

$$\%١٥١,٠٨ = \frac{٥١٣٧}{٣٤} = \text{متوسط الأسعار المتوية المرجحة لعام ٢٠١٠}$$

أي أن الأسعار ارتفعت عن عام ٢٠٠٥ بحدود ٥١,٠٨% بينما يلاحظ في الطريقة السابقة ارتفعت بنسبة ٤٧% وقد نتج هذا الفارق عن ترجيح السلع بالأوزان التي أعطيت لها.

إن قيمة النقود قد انخفضت بنسبة ٥١,٠٨% بينما في الطريقة السابقة انخفضت بنسبة ٤٧% هذا يعني أن قيمة النقود قد انخفضت أكثر حسب هذه الطريقة نظراً لترجيح السلع وطالما أن القوة الشرائية للنقود ارتبطت بالأسعار هذا يعني انخفاض أكثر في قيمة النقود.

يتضح مما سبق بأن الأرقام الإحصائية هي أداة إحصائية لقياس حركة الأسعار صعوداً أو هبوطاً أي توضح التغير النسبي في مستوى الأسعار، وبما أن مستوى الأسعار في هذا المثال هو متوسط مجموعة أسعار عدة سلع لذلك يمكن أن نتصور وجود عدة

متوسطات لأسعار السلع (مثل متوسط أسعار السلع الغذائية — سلع البناء — السلع الصناعية..) كما ويمكن أن نجد في الحياة العملية متوسط أسعار التجزئة — متوسط أسعار الجملة — متوسط إيجار المساكن — متوسط أسعار المواد التكنولوجية... وهكذا.

إضافة إلى ذلك فإن المستوى العام للأسعار حسب المثال السابق هو مجرد رقم تقريبي، أي ليس دقيقاً بشكل كامل ولا يعبر عن التضخم الحقيقي، بل هو مجرد حساب تقريبي لمستوى التضخم وارتفاع الأسعار، ولا يمكن اعتبار هذا المتوسط قريب من الدقة إلا إذا أخذنا جميع السلع والخدمات بشكل كامل وهذه عملية مستحيلة أن تمثل جميع السلع والخدمات في أي حساب للأسعار نظراً لزيادة عددها لذلك يكتفى أحياناً بعدة سلع تمثل القطاع بشكل دقيق وتعبر عن الحالة بشكل كامل.

٤ — ٤ — استقرار قيمة النقود:

بعد أن تعرفنا على قيمة النقود وعلى مستوى الأسعار والعلاقة بينهما يجب أن نحدد ما هي العوامل التي تؤثر على قيمة النقود؟ وهل قيمة النقود مفهوم أو متغير مستقل يؤثر على المتغيرات الأخرى ولا يتأثر بها؟ أم أنها متغير اقتصادي يؤثر ويتأثر بالعوامل الاقتصادية الأخرى؟ ثم يمكن التساؤل ما معنى الاستقرار في قيمة النقود؟ تتأثر قيمة النقود بالعوامل التالية:

١ — كمية النقود التي تصدرها السلطات النقدية يجب أن تتكامل وتنسجم مع كمية السلع والخدمات المنتجة، أي يجب على الدولة أن تحدد نسبة مثلى يمكن الاعتماد عليها لتحديد حجم الإصدار، هل تصدر النقود إلى السلع بحدود ٢٠% أم ٥٠% وأيهما أفضل، وهذا الأمر يختلف من بلد متقدم إلى بلد متخلف، وبالتالي يلعب حجم الإصدار النقدي دوراً هاماً في تحديد قيمة النقود واستقرارها.

٢ — سرعة تداول النقود، ويعبر عنها بجملة كم مرة تدور الليرة في الاقتصاد الوطني سنوياً، خمس مرات، سبع مرات، أم أقل من ذلك، وتتوقف سرعة التداول على مجموعة من العوامل أهمها عدالة توزيع الدخل وطريقة إنفاق هذا الدخل خلال فترة سنة، وسوف نشرحها لاحقاً بشكل مفصل.

٣ — الظروف الاقتصادية ويقصد بها حالة الرواج أو الكساد، حيث يزداد الإنفاق في حالة الرواج بينما ينخفض الإنفاق في حالة الركود، وبالتالي ترتفع قيمة النقود عندما ينخفض حجم الإنفاق (أي يدخر الأفراد الوحدات النقدية أو يحجبونها عن التداول) وبالمقابل في حالات الرواج يظهرها فتتخفض قيمة النقود لأنها كثر في السوق.

٤ — كمية السلع والخدمات: تصدر الدولة النقود لكي يتم تصريف السلع والخدمات المنتجة، فإذا انخفضت كمية السلع فلا داعي لإصدار النقد، وإذا توقف الإنتاج يفقد النقد مبرر وجوده، لذلك طالما زاد الإنتاج على الدولة زيادة الإصدار لزيادة حجم التصريف، وبالمقابل كلما انخفض حجم الإنتاج على الدولة تخفيض حجم التداول النقدي لكي لا تتأثر قيمة النقود.

٥ — توزيع الدخل: إن مهمة الدولة الأساسية هي العدالة في توزيع الدخل، لأن عدالة توزيع الدخل تعني زيادة حجم الإنفاق الأمر الذي يشجع على زيادة الإنتاج، وبالمقابل فإن سوء توزيع الدخل سوف يراكم الثروات لدى البعض فينخفض حجم الإنفاق فيحصل الركود. أي ترتفع قيمة النقود عندما يدخرها الأفراد أو تحجب عن التداول.

٦ — الادخار والاستثمار: إن زيادة حجم الادخار سوف تحجب النقود عن التداول فإذا لم يتحول الادخار إلى استثمار فإن الاقتصاد سوف يتجه للركود، أي سوف ترتفع قيمة النقود، وبالمقابل إذا توجه الادخار إلى استثمار سوف يزداد عرض السلع والخدمات ويحصل الرواج الأمر الذي يؤدي لتخفيض قيمة النقود. إن هذه العوامل المذكورة مع غيرها سوف تساهم في زيادة أو تخفيض قيمة النقود أو إن صح التعبير تساهم في استقرار قيمة النقود، فتلعب النقود دوراً هاماً في تحقيق التوازن والاستقرار في الاقتصاد الوطني.

الباب الثاني

النظريات النقدية

سوف نتناول في هذا الباب تطور النظريات النقدية من خلال دراسة المدارس الاقتصادية وأهم أفكار كبار الاقتصاديين بخصوص النقد.

- النظرية الكمية في النقود وتطوراتها.
- النظرية الكينزية في النقود وتطوراتها.
- أفكار المدرسة النقدية.

الفصل الأول

النظرية الكمية في النقود

مقدمة:

تعتبر النظرية الكمية في النقود إحدى أهم الأفكار التي جاء بها الكلاسيك، لأنها ربطت بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، واستطاعت أن تفسر العديد من الظواهر الاقتصادية كالتضخم والركود والنمو وحركة انتقال الذهب بين الدول وتأثيره على جميع المتغيرات الاقتصادية في كل دولة. وتعود أفكار النظرية الكمية في جذورها إلى الاقتصادي الفرنسي جان بودان الذي نشر كتابه (الاقتصاد السياسي) عام ١٥٦٨ وأشار فيه للعلاقة بين تدفق الذهب والفضة من المستعمرات إلى إسبانيا وارتفاع الأسعار^(١). كما وأشار توماس من إلى الكيفية التي يؤدي فيها الفائض التجاري لارتفاع الأسعار في بريطانيا.

ثم أخذ عدد من الاقتصاديين من بعده بهذا التفسير أمثال دافيد هيوم وكانيتون وجون لوك خلال القرن السابع عشر، إلى أن جاء آدم سميث ودافيد ريكاردو وتبنوا هذه الفكرة وأسسوا لها من الناحية النظرية.

ويعتبر الفلاسفة العرب أمثال ابن خلدون وتقي الدين المقرئ أول من أسس للعلاقة بين الذهب والفضة والمستوى العام للأسعار حيث أوضح المقرئ أن زيادة النقود تؤدي إلى التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار.

ولكن مهما قيل وكتب فالعلم ليس له صبغة قومية هو ملك للجميع ويستفيدون منه، وأهم ما يميز النظرية الكمية تحليلها النقدي في أن زيادة كميات النقود تؤدي لارتفاع المستوى العام للأسعار.

(١) جورج نايهانز: النظرية الاقتصادية، ترجمة صقر أحمد صقر، المكتبة الأكاديمية، القاهرة ١٩٩٧ ص ٤٦.

١ - ١ — معادلة النظرية:

طور ريكاردو فكرة جان بودان في تحديد العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، عندما حلت النقود الورقية محل النقود المعدنية في بريطانيا في القرن التاسع عشر وحصل التضخم، لكن هذه النظرية بقيت مجرد أفكار عامة إلى أن جاء الاقتصادي الأمريكي إرفينج فيشر وصاغ معادلة النظرية عام ١٩١٧ وعرفت باسم معادلة التبادل أو معادلة فيشر كما يلي:

$$M \cdot V = T \cdot P$$

حيث ترمز: M = كمية النقود.

V = سرعة التداول النقدي.

T = كمية المبادلات.

P = المستوى العام للأسعار.

والمعادلة بهذه الصيغة ليست سوى بديهية من بديهيات الحساب، أي توضح بأن كميات النقود مضروبة بسرعة التداول تساوي لكميات المبادلات مضروبة بالمستوى العام للأسعار، أي كمية النقود هي متغير مستقل والأسعار متغير تابع^(١)، بينما سرعة التداول وحجم الإنتاج اعتبرتهما النظرية متغيرات مستقلة، أي استطاعت النظرية أن تصل إلى فكرة مفادها «كلما ازدادت كميات النقود أدى ذلك لزيادة الأسعار» أي العلاقة طردية بين كميات النقود والأسعار، وبالمقابل يؤدي انخفاض كميات النقود لانخفاض المستوى العام للأسعار.

$$P = \frac{M \cdot V}{T}$$

أي أن مستوى الأسعار يتأثر بكميات النقود لأنه إذا ازدادت الكميات المنتجة وبقيت النقود على حالها تنخفض الأسعار، وبالمقابل إذا زادت كميات النقود وبقيت كميات التبادل نفسها ترتفع الأسعار.

(١) زينب عوض الله، أسامة محمد الغولي: أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ٢٠٠٣ ص ٢٢١.

١ - ٢ - شرح رموز النظرية:

عرفنا في معادلة النظرية ما معنى كل رمز من رموزها:

$$M \cdot V = T \cdot P$$

ولكن المطلوب التعرف على جوهر وطبيعة كل متغير من هذه المتغيرات لكي

نحكم على العلاقة القائمة بين هذه المتغيرات.

كمية النقود (M):

يقصد بكمية النقود «مجموع النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي خلال فترة

زمنية معينة (سنة) في الاقتصاد الوطني»^(١).

وتتكون النقود من العناصر التالية:

١ - كمية النقود المعدنية والورقية المصدرة (التي يصدرها المصرف المركزي).

٢ - الودائع تحت الطلب: ويقصد بها الحسابات الجارية التي يودعها الأفراد لدى

المصارف التجارية ويجري عليها حركة يومية (سحب - إيداع).

٣ - الودائع الآجلة وودائع التوفير وهي مبالغ يودعها الأفراد لدى المصارف بقصد

الاستثمار والحصول على منافع من وراء إيداعها.

وترتبط كمية النقود الكتابية (الودائع بكافة أنواعها) بالتطور الاقتصادي الحاصل

في كل دولة وفي توجهات السياسة النقدية بزيادة أو تخفيض حجم النقد في الاقتصاد

حيث تسعى المصارف دائماً لزيادة حجم النقود الكتابية فتزداد حركة تعاملاتها لكن

المصرف المركزي هو الذي يقيد هذه الحركة من خلال الاحتياطي القانوني الذي

يفرضه على المصارف التجارية.

إن كمية النقود في أي اقتصاد ترتبط بحجم الناتج القومي من جهة وباتجاهات

السياسة النقدية على زيادة أو تخفيض حجم النقد في الاقتصاد من جهة ثانية استناداً

لحالة الاقتصاد من ركود أو رواج.

(١) أحمد زهير شامية: اقتصاديات النقود والمصارف، مرجع سابق ص ١٠٩.

سرعة التداول النقدي (V):

يقصد بسرعة التداول كما عرفها فيشر بأنها عدد المرات التي تنتقل فيها وحدة النقود من يد إلى أخرى خلال فترة زمنية^(١).

أما سرعة تداول نقود الودائع فهي عدد المرات التي تدخل وتخرج فيها الحسابات المصرفية، ويرى فيشر أن سرعة تداول النقود ثابتة فهي مستقلة عن كميتها ولا تتأثر بها، فليس هناك في رأيه ما يدعو للاعتقاد بأن سرعة تداول النقود عند زيادة كمية النقود سوف تزداد أو تنقص بانخفاض كمية النقود، أي تتوقف سرعة التداول على مجموعة من العوامل أهمها:

- ١ — طريقة دفع الرواتب والأجور في القطاعين العام والخاص (شهرياً — سنوياً — أسبوعياً) فإذا كانت شهرياً هذا يعني ١٢ دورة، أسبوعياً ٥٢ دورة..
- ٢ — كثافة السكان كلما ازداد عدد السكان يزداد الطلب على النقد، لكنه يلاحظ في الدول الفقيرة رغم زيادة عدد السكان تنخفض دورات النقد.
- ٣ — الأعمال التجارية: كلما ازدادت الحركة التجارية البيع والشراء كلما ازداد عدد الدورات التجارية، وبالمقابل إذا حصل الركود تنخفض عدد الدورات التجارية.
- ٤ — سرعة إنتاج وتصريف السلع والخدمات: إن إنتاج السلعة وتوزيعها وتبادلها إلى الاستهلاك تعتبر دورة، وبالتالي كلما انخفض زمن الإنتاج والاستهلاك تزداد الدورات، إن دورة المواد الغذائية قد تصل إلى ٥٢ دورة بينما في صناعة البواخر قد تكون دورة واحدة (إنتاج باخرة واحدة في السنة).
- ٥ — سرعة وسائل الاتصال والمواصلات: كلما ازدادت وتطورت وسائل الاتصال كلما أدى ذلك لطلب النقد وإنفاقه، وكلما تطور النقل يزداد الاستهلاك والإنفاق وبالتالي تزداد عدد دورات النقد في الاقتصاد.
- ٦ — عادات الدفع: ويقدر بها طريقة دفع الديون ودفع أثمان السلع بهدف التجارة وتسديد ثمن المشتريات نقداً أم تقسيطاً، وقد جرت العادة في سورية الدفع في كل يوم خميس بين التجار والدفع شهرياً للديون بين التجار والمواطنين وغيرها وجميع هذه العادات تؤثر على دورات النقد.

(١) أحمد زهير شامية: اقتصاديات النقود والمصارف، مرجع سابق ص ١٠٩.

إن مجموع هذه العوامل مقسومة على عددها يحدد لنا عدد دورات النقد، ففي فترات الرواج تزداد الدورات (إلى ٥ — ٨ دورات) وفي فترات الركود تنخفض إلى (٢ — ٣ دورات) وقد تزداد دورات النقد نتيجة لعوامل سياسية في حالات الاضطرابات حيث يشتري المواطنون كميات كبيرة، وفي حالات التفاؤل يشترون أو ينفقون على أمل الحصول على مبالغ في المستقبل.

٣ — كمية المبادلات (T):

ويقصد بها: مجموع السلع والخدمات المنتجة التي يتم التعامل بها بالنقود، أي تم بيعها وشراؤها خلال فترة السنة، ويضيف بعض الاقتصاديين الأوراق المالية وبالتالي تصبح كمية المبادلات «مجموع السلع والخدمات المنتجة والأوراق المالية التي يتم التعامل بها بالنقود خلال فترة معينة».

وتتوقف كمية المبادلات على العوامل التالية:

١ — كمية الموارد الاقتصادية التي يملكها المجتمع، فالمجتمع الذي يمتلك موارد كثيرة مثل المواد الأولية والمواد الزراعية والثروات الباطنية يكون لديه إمكانيات كبيرة للتصنيع وبالتالي زيادة كمية المبادلات بينما المجتمع الذي لا يملك الموارد تنخفض لديه الإمكانيات وينخفض حجم المبادلات.

٢ — حجم الإنتاج: ويقصد به جميع المنتجات والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال سنة فكلما ازداد حجم الناتج سوف تزداد المبادلات، وبالمقابل إذا انخفض الإنتاج سوف ينخفض حجم المبادلات ويتوقف حجم الناتج على الموارد التي يمتلكها المجتمع وعلى الأيدي العاملة وحركة التصنيع والاستيراد والتصدير وعدد السكان وغيرها من العوامل الاقتصادية.

٣ — الكفاية الإنتاجية: ويقصد بها قدرة المجتمع على زيادة الإنتاج وتخفيض النفقات من نفس الموارد التي يمتلكها، وتتوقف الكفاية الإنتاجية على أساليب الإنتاج المتبعة وعلى التقانات المتطورة، فكلما تطورت الآلات والتقانات كلما ازداد الإنتاج وازدادت الإنتاجية.

إن هذه العوامل تساهم في زيادة الإنتاج والإنتاجية وتظهر منتجات جاهزة للبيع وهذا الأمر يتطلب وجود طلب بالمقابل لتصريف هذه المنتجات، لأنه إذا انخفض

الطلب يحصل الكساد ولا تباع السلع والخدمات وبالتالي تنخفض دورة النقد في المجتمع وتختل معادلة كمية النقود التي تحدث عنها فيشر.

٤ — مستوى الأسعار (P):

يقصد بالمستوى العام للأسعار «نسبة مئوية تعبر عن تطور الأسعار صعوداً أو هبوطاً وذلك من خلال المقارنة بين السنة المدروسة وسنة الأساس».

يقوم الإحصائيون بخصر أسعار السلع في سنة الأساس ونسبها إلى ١٠٠% ثم دراسة الأسعار في العام القادم أو بعد سنتين أو خمس سنوات وتحديد معدلات الزيادة أو الانخفاض في الأسعار، كما مر معنا في قيمة النقود والمستوى العام للأسعار سابقاً. لقد حددت النظرية العلاقة بين كمية النقود والأسعار بالعلاقة العكسية، أي كلما ازدادت كميات النقود ازدادت الأسعار وحصل التضخم، وبالمقابل إذا انخفضت كميات النقود انخفضت الأسعار وحصل الركود. أي أن النظرية الكمية درست علاقة النقود بالأسعار ووصلت إلى هذه النتائج دون الأخذ بعين الاعتبار لسرعة التداول النقدي وكميات الإنتاج.

١ — ٣ — فرضيات النظرية:

انطلقت النظرية الكمية في النقود من الدور الفعال للنقد في الاقتصاد واعتمدت على الأفكار الأساسية للمدرسة الكلاسيكية وأهمها:

١ — العرض يخلق الطلب الموازي له:

لقد ركزت أفكار المدرسة الكلاسيكية على العرض دون التركيز على الطلب لأن (قانون ساي) قانون المنافذ يفيد بأن كل إنتاج جديد سوف يجد الطلب المناسب له في السوق، لذلك على المنتجين زيادة الإنتاج وسوف يجدون في السوق الطلب المناسب لهذه المنتجات، ولعل اهتمام الكلاسيك بالعرض يقود لعدم توفر التقانات اللازمة لزيادة الإنتاج كما هو الحال اليوم، لذلك ركزوا على العرض أكثر من التركيز على الطلب، كما أن التركيز على العرض يقود لفكرة الكلاسيك في أن الطلب الكلي سوف يواجه العرض الكلي، ولما كان الطلب دالة في العرض، فإن العرض الكلي وحده هو الذي يتحكم بالحياة الاقتصادية.

الطلب يحصل الكساد ولا تباع السلع والخدمات وبالتالي تنخفض دورة النقد في المجتمع وتختل معادلة كمية النقود التي تحدث عنها فيشر.

٤ — مستوى الأسعار (P):

يقصد بالمستوى العام للأسعار «نسبة مئوية تعبر عن تطور الأسعار صعوداً أو هبوطاً وذلك من خلال المقارنة بين السنة المدروسة وسنة الأساس».

يقوم الإحصائيون بخصر أسعار السلع في سنة الأساس ونسبها إلى ١٠٠% ثم دراسة الأسعار في العام القادم أو بعد سنتين أو خمس سنوات وتحديد معدلات الزيادة أو الانخفاض في الأسعار، كما مر معنا في قيمة النقود والمستوى العام للأسعار سابقاً. لقد حددت النظرية العلاقة بين كمية النقود والأسعار بالعلاقة العكسية، أي كلما ازدادت كميات النقود ازدادت الأسعار وحصل التضخم، وبالمقابل إذا انخفضت كميات النقود انخفضت الأسعار وحصل الركود. أي أن النظرية الكمية درست علاقة النقود بالأسعار ووصلت إلى هذه النتائج دون الأخذ بعين الاعتبار لسرعة التداول النقدي وكميات الإنتاج.

١ — ٣ — فرضيات النظرية:

انطلقت النظرية الكمية في النقود من الدور الفعال للنقد في الاقتصاد واعتمدت على الأفكار الأساسية للمدرسة الكلاسيكية وأهمها:

١ — العرض يخلق الطلب الموازي له:

لقد ركزت أفكار المدرسة الكلاسيكية على العرض دون التركيز على الطلب لأن (قانون ساي) قانون المنافذ يفيد بأن كل إنتاج جديد سوف يجد الطلب المناسب له في السوق، لذلك على المنتجين زيادة الإنتاج وسوف يجدون في السوق الطلب المناسب لهذه المنتجات، ولعل اهتمام الكلاسيك بالعرض يقود لعدم توفر التقانات اللازمة لزيادة الإنتاج كما هو الحال اليوم، لذلك ركزوا على العرض أكثر من التركيز على الطلب، كما أن التركيز على العرض يقود لفكرة الكلاسيك في أن الطلب الكلي سوف يواجه العرض الكلي، ولما كان الطلب دالة في العرض، فإن العرض الكلي وحده هو الذي يتحكم بالحياة الاقتصادية.

٢ — يتحقق التشغيل الكامل تلقائياً:

اعتمدت فكرة التشغيل الكامل على فكرة قانون المنافذ (العرض يخلق الطلب الموازي له) أي طالما إذا زاد المنتجون الإنتاج سيجدون طلباً يواجه هذا العرض فإن التوازن سوف يتحقق بشكل تلقائي، ومعنى التلقائي هنا دون تدخل الدولة، أي زيادة الإنتاج سوف تجد المشترين وسوف يتم تصريف المنتجات وإعادة الإنتاج، وهكذا يتم البيع والشراء بهذه السرعة، مما يؤدي لزيادة فرص الاستثمار وتشغيل العمال وزيادة الأرباح للمنظمين، كما ويرى الكلاسيك بأن الإنتاج يستمر بالزيادة حتى يصل الاقتصاد إلى التشغيل الكامل وتستمر هذه الحالة في الاقتصاد.

٣ — ثبات سرعة التداول:

تفترض النظرية ثبات سرعة التداول النقدي لأن الاقتصاد وصل إلى التشغيل الكامل وسوف يستمر بهذه الحالة، أي طالما أن حالة التشغيل حالة سائدة فسوف تبقى عدد دورات النقود ثابتة في الاقتصاد خمس مرات أو ثلاث حسب الحالة. ولو أن الكلاسيك لم يفترضوا ثبات سرعة التداول النقدي لكانت المعادلة قد اختلت، وكان الاقتصاد قد دخل في حالة تقلبات، وأثر الطلب على حالة العرض السائدة، وفشل قانوني ساي، وهذا ما حصل في الكساد الكبير عام ١٩٢٩،

٤ — استقلال حجم التجارة عن كمية النقود:

افترض فيشر أن كمية المبادلات لا تتأثر بكمية النقود، أي أن المنتجين يقدمون إنتاجهم للسوق حسب مبدأ المنافسة الكاملة، وبالتالي لا يدرسون الطلب ولا يدرسون كمية النقود الموجودة، والسعر يتشكل بمعزل عن رغبات العارضين والطالبين وهذا الأمر يخدم غرض النظرية في أن كمية النقود هي التي تؤثر على الأسعار، فإذا ثبتنا سرعة التداول يجب تثبيت كمية المبادلات لكي تصدق تنبؤات المعادلة إلا في حالات استثنائية كما قال فيشر^(١).

(١) جورج نايهانز: النظرية الاقتصادية، مرجع سابق ص ٤١٤.

٥ — ارتباط الأسعار بالنقود:

افترضت النظرية ارتباط الأسعار بالتغيرات في النقود، وقالت بأن زيادة الأسعار يرجع لكميات النقود فإذا زادت النقود زادت الأسعار، وسوف يحصل التناسب العكسي.

كما وافترضت النظرية بأن زيادة كميات النقود بحدود ١٠% سوف تزيد الأسعار بنفس النسبة ١٠%، وإذا انخفضت كمية النقود بحدود ١٥% انخفضت الأسعار بمقدار ١٥% أي تتغير الأسعار بنفس نسبة تغير النقود.

٦ — إدخال النقود الكتابية لا يؤثر على طبيعة المعادلة:

يرى فيشر بأن إدخال النقود الكتابية لن يؤثر على صيغة المعادلة بل يدعم توجهات النظرية كما يلي:

$$M \cdot V + M' \cdot V' = T \cdot P$$

حيث M' هي كمية النقود الخطية و V' هي سرعة تداول النقود الخطية.

$$P = \frac{M \cdot V}{T}$$

$$P = \frac{M \cdot V + M' \cdot V'}{T}$$

إن إدخال النقود الخطية في المعادلة لن يغير النسب والنتائج، فالمستوى العام للأسعار يتأثر بكميات النقود المصدرة لأن النقود الكتابية تبقى مرتبطة بحجم الاحتياطي الذي يتوجب على المصارف الاحتفاظ به.

إن النظرية الكمية كانت ثورة في عالم الاقتصاد خلال فترة القرن التاسع عشر لأنها حلت مشكلة التضخم وارتفاع الأسعار وأرجعته لعنصر النقد، لكن هذه النظرية عجزت عن إيجاد الحلول للمشاكل النقدية التي ظهرت في القرن العشرين، وخاصة أيام الكساد الكبير عام ١٩٢٩ — ١٩٣٣،

١ — ٤ — معادلة الأرصدة النقدية — معادلة كمبريدج:

انتهت فكرة إرفنج فيشر عند ثبات سرعة التداول النقدي، وثبات كمية المبادلات، وبالتالي عجزت النظرية عن مواجهة خصومها في تفسير ارتفاع الأسعار عن

طرق أخرى غير زيادة كمية النقود، لذلك طور ألفرد مارشال (١٨٢٤ — ١٩٢٤) فكرة النظرية بإدخال الدخل كمؤشر على إمكانية ارتفاع الأسعار أو ثباتها كما يلي:

توضح المعادلة الجديدة العلاقة بين الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها من جهة، وبين الدخول النقدية للأفراد من جهة ثانية، أي يوجد نسبة معينة يحتفظ بها الأفراد للإنفاق.

ويرى مارشال: أن هناك نسبة معينة من الدخل يفضل الأفراد أن يحتفظوا بها على شكل نقد جاهز وتتناسب هذه النسبة مع الحد الأدنى لمستوى المعيشة ربما تكون ٢٠% أو ٥٠% حسب الدخل. وتزداد هذه النسبة مع التطور الاقتصادي والاجتماعي نظراً لتطور حجم الاستهلاك.

إن معادلة الأرصدة النقدية تفسر التغيرات التي تطرأ على الأسعار من خلال تحليلها لجانب الطلب على النقود، فإذا احتفظ الأفراد بأرصدة نقدية كبيرة من دخولهم، يؤدي ذلك إلى انخفاض الإنتاج، وإذا احتفظ الأفراد بأرصدة نقدية منخفضة من دخولهم مع ثبات كمية النقود، يؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاج، ومن ثم زيادة المستوى العام للأسعار.

الصيغة الرياضية للمعادلة:

$$L = M$$

حيث: L = الطلب على النقود.

M = كمية النقود.

$$L = L_1 + L_2$$

حيث: L_1 = الطلب على النقود لأغراض دخلية (الاستهلاك).

L_2 = الطلب على النقود لأغراض مالية (المضاربة)^(١).

$$L_1 = K Y$$

حيث: Y : الدخل النقدي.

K : النسبة التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها بصورة أرصدة نقدية سائلة.

(١) ناظم الشمري: النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر عمان ١٩٩٩ ص ٢٥٠ — ٢٥٣.

$$L_2 = K A$$

حيث: A: القيمة النقدية للأصول المالية.

وبالتعويض عن L_1 و L_2 في المعادلة الثانية نحصل على المعادلة التالية:

$$L = K Y + K A$$

وبالتعويض عن L في المعادلة الأولى يكون:

$$M = K Y + K A$$

ولو استبعدنا الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها لأغراض مالية من

وضعهم يمكن اختصار المعادلة:

$$M = K Y$$

$$K = \frac{M}{Y}$$

بمعنى.

أي أن الطلب على الأرصدة النقدية يساوي الأرصدة النقدية لشراء السلع

والخدمات مضروبة بالدخل النقدي.

أي أن مارشال يقرر: بأن البديل عن الاحتفاظ بالأرصدة النقدية يمثل إنفاقها

على الشراء، وهذا الأمر سوف يزيد الناتج فيزداد الدخل وترتفع الأسعار.

وبالمقابل إذا احتفظ الأفراد بالسيولة ولم يشتروا السلع زاد عرض السلع

والخدمات وبالتالي تنخفض أسعارها وينخفض الناتج وتنخفض الأسعار.

أي أن النتيجة التي توصل إليها مارشال هي: إن زيادة كمية النقود لا تؤثر على

الأسعار، بل تفضل الأفراد للسيولة (الاحتفاظ بالأرصدة النقدية) فكلما ازداد تفضيل

الأفراد للاحتفاظ بالأرصدة النقدية كلما زاد عرض السلع والخدمات وبالتالي انخفضت

أسعارها (انخفاض المستوى العام للأسعار) وبالمقابل إذا لم يحتفظ الأفراد بالأرصدة زاد

حجم الإنفاق فازداد الطلب على السلع والخدمات فيزداد الناتج ويرتفع المستوى العام

للأسعار.

١ — ٥ — أثر ييجو:

أرثر سيسل بيجو (١٨٧٧ — ١٩٥٩) هو أحد أبرز اقتصاديي جامعة كامبريدج تتلمذ على يد ألفرد مارشال وتابع بعده دراسة اقتصاد الرفاهة، وكتب في النقود والأسعار وغيرها.

تخضع قيمة النقود لدى بيجو كقيمة أي شيء للظروف العامة المتعلقة بالعرض والطلب ولذلك يدرس بيجو حاجة الأفراد للنقود وعرض النقود (الإصدار النقدي) ويرى أن احتفاظ الفرد بجزء من النقود حاضراً تحت يده إنما ينطوي على تضحية إيجابية من جانبه، أي أنفق أقل من دخله، وبالمقابل فإن عدم الاستهلاك هي تضحية سلبية، لذلك يركز بيجو على مقدار الدخل والقدر الذي يدخره الفرد من هذا الدخل^(١).

ويطلق بيجو اسم (الاحتياطي النقدي) على ذلك الجزء من الدخل الذي يحتفظ به الفرد في صورة سائلة وحسب رأيه يحتفظ الفرد بالنقود لثلاث حالات:

- أ — يستعمل هذا الجزء لأغراض الاستهلاك.
- ب — يحتفظ بالدخل على شكل حقوق على النقد (استثمارات في المصارف) ودائع.
- ج — الاستثمار في الإنتاج.

ويقارن بيجو بين استثمار الأموال أو الاحتفاظ بها للسلامة والضمان، وتتم المفاضلة بين هذين الخيارين حسب مبدأ المنفعة أي كلما ازداد حجم الإيراد تتناقص المنفعة المتحققة، لذلك يحاول إعادة توزيع النقود حسب المنفعة المتحصلة أي إذا زادت منفعة النقود بغرض الإنتاج أي ازدادت الأرباح سوف توجه الأموال للإنتاج، وإذا انخفضت الأرباح توجه الفرد دخله للسلامة والضمان أي يزداد الاحتفاظ بالنقود.

كما يزداد احتفاظ الأفراد بالنقود لمستقبل النقود، فإذا توقع الأفراد انخفاض قيمتها في المستقبل يتخلون عنها بسهولة وإذا توقعوا انخفاض الأسعار يحتفظون بالنقود السائلة.

ويخلص بيجو إلى النتيجة التالية: إن معادلة النظرية الكمية لا تهتم بسرعة التداول واعتبرتها ثابتة، في حين يركز بيجو على النسبة التي يقرر الأفراد الاحتفاظ بها.

$$M.V = \frac{M}{K}$$

(١) عادل أحمد حشيش، اقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سابق ص ٩٣.

أي أن كمية النقود مضروبة بسرعة التداول تساوي لكمية النقود مقسومة على الاحتياطي النقدي، ومن هنا تتعارض سرعة التداول مع الحصة التي يحتفظ بها الأفراد كاحتياطي نقدي، ومن هنا يصل بيجو إلى استنتاجين:

أ — كلما زادت النقود التي يحتفظ بها الأفراد كلما انخفضت سرعة التداول وانخفضت الأسعار (ارتفعت قيمة النقود) وبعد فترة يحصل الركود.

ب — إذا تخلى الأفراد عن الاحتفاظ بالسيولة فإن الإنفاق سوف يزداد وسوف ترتفع الأسعار ويحصل التضخم، وسوف يتوجه الأفراد لتخفيض الإنفاق ثانية فيحصل التوازن.. وهكذا.

وكانت الأمثلة التي تحدث عنها بيجو حالة ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى عندما حصل التضخم الكبير في الأسعار.

١ — ٦ — الانتقادات الموجهة إلى النظرية الكمية:

تعرضت النظرية الكمية في النقود لعدد من الانتقادات تركزت حول الفرضيات التي قامت عليها هذه النظرية، وهي فرضيات المدرسة الكلاسيكية إضافة لفرضيات معادلة التبادل والأرصدة النقدية التي تحدث عنها كل من مارشال وبيجو وغيرهم. وأهم هذه الانتقادات:

١ — تفترض النظرية الكمية أن كمية النقود هي المتغير المستقل والمستوى العام للأسعار متغير تابع، أي تؤدي زيادة كمية النقود لارتفاع الأسعار، في حين أثبت الواقع حالات معاكسة، أي إذا زادت سرعة التداول نتيجة توقعات الأفراد فإن الأسعار سترتفع دون زيادة كمية النقود، كذلك في حالات الاضطرابات تزداد عمليات الشراء ولا تزداد كميات النقود فترتفع الأسعار، وهناك حالات عديدة مثل زيادة الأجور — زيادة التكلفة — زيادة أسعار المستوردات وغيرها تؤدي لارتفاع الأسعار دون زيادة كمية النقود.

٢ — تفترض النظرية الكمية ثبات سرعة التداول النقدي، ولا يخفى ما في هذا الافتراض من خطأ ويعبر عن الواقع لأن سرعة التداول تعتمد على الحالة النفسية

السلع	سنة الأساس ٢٠٠٥		سنة المقارنة ٢٠١٠	
	السعر الحقيقي	السعر المتوي	السعر الحقيقي	السعر المتوي
١	٢٥	١٠٠	٣٥	١٤٠
٢	٥٠	١٠٠	٧٥	١٥٠
٣	١٥٠	١٠٠	٣٠٠	٢٠٠
٤	٧٥٠	١٠٠	٩٥٠	١٣٠
٥	٣٥٠	١٠٠	٤٠٠	١١٤
٦	٢٠٠	١٠٠	٢٥٠	١٢٥
٧	٢٥٠	١٠٠	٣٠٠	١٢٠
٨	١٠٠	١٠٠	٢٠٠	٢٠٠
المجموع		٨٠٠		١١٧٩

$$\text{الرقم القياسي لعام ٢٠٠٥} = \frac{٨٠٠}{٨} = ١٠٠$$

$$\text{الرقم القياسي لعام ٢٠١٠} = \frac{١١٧٩}{٨} = ١٤٧$$

أي أن الأسعار ارتفعت بنسبة ٤٧% عن عام ٢٠٠٥ وهي مؤشر عن حالة التضخم التي يمر بها هذا الاقتصاد وهو من المعدلات المرتفعة لأنه بالمقابل سوف تنخفض قيمة النقود بمقدار ٤٧% أي أن وحدة النقد أصبحت غير قادرة على شراء نفس السلعة في السابق.

إن هذه الطريقة لا تميز بين السلع الضرورية والسلع الكمالية لذلك اقترح الإحصائيون إضافة ما يسمى بالوزن النوعي لكل سلعة لأن سلعة الخبز أو البطاطا ذات أهمية أكبر بالنسبة للفقير من الغني لأنه لم يستطع إشباع كافة احتياجاته من خلال الدخل الذي يحصل عليه. فإذا أعطيت كل سلعة وزناً معيناً يتناسب مع حاجة الأفراد لها تصبح هذه الطريقة (طريقة الأرقام القياسية المرجحة) فيصبح الجدول السابق كما يلي:

السلع	سنة الأساس ٢٠٠٥		سنة المقارنة ٢٠١٠	
	السعر الحقيقي	السعر المتوي × الوزن	السعر الحقيقي	السعر المتوي × الوزن
١	٢٥	٨٠٠ = ٨ × ١٠٠	٣٥	١١٢٠ = ٨ × ١٤٠
٢	٥٠	٥٠٠ = ٥ × ١٠٠	٧٥	٧٥٠ = ٥ × ١٥٠
٣	١٥٠	٣٠٠ = ٣ × ١٠٠	٣٠٠	٦٠٠ = ٣ × ٢٠٠
٤	٧٥٠	٢٠٠ = ٢ × ١٠٠	٩٥٠	٢٦٠ = ٢ × ١٣٠
٥	٣٥٠	٣٠٠ = ٣ × ١٠٠	٤٠٠	٣٤٢ = ٣ × ١١٤
٦	٢٠٠	٥٠٠ = ٥ × ١٠٠	٢٥٠	٦٢٥ = ٥ × ١٢٥
٧	٢٥٠	٢٠٠ = ٢ × ١٠٠	٣٠٠	٢٤٠ = ٢ × ١٢٠
٨	١٠٠	٦٠٠ = ٦ × ١٠٠	٢٠٠	١٢٠٠ = ٦ × ٢٠٠
المجموع		٣٤٠٠		٥١٣٧

إذا حسبنا مجموع الأوزان يكون:

$$٣٤ = ٦ + ٢ + ٥ + ٣ + ٢ + ٣ + ٥ + ٨$$

$$١٠٠ = \frac{٣٤٠٠}{٣٤} = \text{متوسط الأسعار المتوية المرجحة لسنة الأساس}$$

$$\%١٥١,٠٨ = \frac{٥١٣٧}{٣٤} = \text{متوسط الأسعار المتوية المرجحة لعام ٢٠١٠}$$

أي أن الأسعار ارتفعت عن عام ٢٠٠٥ بحدود ٥١,٠٨% بينما يلاحظ في الطريقة السابقة ارتفعت بنسبة ٤٧% وقد نتج هذا الفارق عن ترجيح السلع بالأوزان التي أعطيت لها.

إن قيمة النقود قد انخفضت بنسبة ٥١,٠٨% بينما في الطريقة السابقة انخفضت بنسبة ٤٧% هذا يعني أن قيمة النقود قد انخفضت أكثر حسب هذه الطريقة نظراً لترجيح السلع وطالما أن القوة الشرائية للنقود ارتبطت بالأسعار هذا يعني انخفاض أكثر في قيمة النقود.

يتضح مما سبق بأن الأرقام الإحصائية هي أداة إحصائية لقياس حركة الأسعار صعوداً أو هبوطاً أي توضح التغير النسبي في مستوى الأسعار، وبما أن مستوى الأسعار في هذا المثال هو متوسط مجموعة أسعار عدة سلع لذلك يمكن أن نتصور وجود عدة

متوسطات لأسعار السلع (مثل متوسط أسعار السلع الغذائية — سلع البناء — السلع الصناعية..) كما ويمكن أن نجد في الحياة العملية متوسط أسعار التجزئة — متوسط أسعار الجملة — متوسط إيجار المساكن — متوسط أسعار المواد التكنولوجية... وهكذا.

إضافة إلى ذلك فإن المستوى العام للأسعار حسب المثال السابق هو مجرد رقم تقريبي، أي ليس دقيقاً بشكل كامل ولا يعبر عن التضخم الحقيقي، بل هو مجرد حساب تقريبي لمستوى التضخم وارتفاع الأسعار، ولا يمكن اعتبار هذا المتوسط قريب من الدقة إلا إذا أخذنا جميع السلع والخدمات بشكل كامل وهذه عملية مستحيلة أن تمثل جميع السلع والخدمات في أي حساب للأسعار نظراً لزيادة عددها لذلك يكتفى أحياناً بعدة سلع تمثل القطاع بشكل دقيق وتعبر عن الحالة بشكل كامل.

٤ — ٤ — استقرار قيمة النقود:

بعد أن تعرفنا على قيمة النقود وعلى مستوى الأسعار والعلاقة بينهما يجب أن نحدد ما هي العوامل التي تؤثر على قيمة النقود؟ وهل قيمة النقود مفهوم أو متغير مستقل يؤثر على المتغيرات الأخرى ولا يتأثر بها؟ أم أنها متغير اقتصادي يؤثر ويتأثر بالعوامل الاقتصادية الأخرى؟ ثم يمكن التساؤل ما معنى الاستقرار في قيمة النقود؟ تتأثر قيمة النقود بالعوامل التالية:

١ — كمية النقود التي تصدرها السلطات النقدية يجب أن تتكامل وتنسجم مع كمية السلع والخدمات المنتجة، أي يجب على الدولة أن تحدد نسبة مثلى يمكن الاعتماد عليها لتحديد حجم الإصدار، هل تصدر النقود إلى السلع بحدود ٢٠% أم ٥٠% وأيهما أفضل، وهذا الأمر يختلف من بلد متقدم إلى بلد متخلف، وبالتالي يلعب حجم الإصدار النقدي دوراً هاماً في تحديد قيمة النقود واستقرارها.

٢ — سرعة تداول النقود، ويعبر عنها بجملة كم مرة تدور الليرة في الاقتصاد الوطني سنوياً، خمس مرات، سبع مرات، أم أقل من ذلك، وتتوقف سرعة التداول على مجموعة من العوامل أهمها عدالة توزيع الدخل وطريقة إنفاق هذا الدخل خلال فترة سنة، وسوف نشرحها لاحقاً بشكل مفصل.

٣ — الظروف الاقتصادية ويقصد بها حالة الرواج أو الكساد، حيث يزداد الإنفاق في حالة الرواج بينما ينخفض الإنفاق في حالة الركود، وبالتالي ترتفع قيمة النقود عندما ينخفض حجم الإنفاق (أي يدخر الأفراد الوحدات النقدية أو يحجبونها عن التداول) وبالمقابل في حالات الرواج يظهرها فتتخفض قيمة النقود لأنها كثر في السوق.

٤ — كمية السلع والخدمات: تصدر الدولة النقود لكي يتم تصريف السلع والخدمات المنتجة، فإذا انخفضت كمية السلع فلا داعي لإصدار النقد، وإذا توقف الإنتاج يفقد النقد مبرر وجوده، لذلك طالما زاد الإنتاج على الدولة زيادة الإصدار لزيادة حجم التصريف، وبالمقابل كلما انخفض حجم الإنتاج على الدولة تخفيض حجم التداول النقدي لكي لا تتأثر قيمة النقود.

٥ — توزيع الدخل: إن مهمة الدولة الأساسية هي العدالة في توزيع الدخل، لأن عدالة توزيع الدخل تعني زيادة حجم الإنفاق الأمر الذي يشجع على زيادة الإنتاج، وبالمقابل فإن سوء توزيع الدخل سوف يراكم الثروات لدى البعض فينخفض حجم الإنفاق فيحصل الركود. أي ترتفع قيمة النقود عندما يدخرها الأفراد أو تحجب عن التداول.

٦ — الادخار والاستثمار: إن زيادة حجم الادخار سوف تحجب النقود عن التداول فإذا لم يتحول الادخار إلى استثمار فإن الاقتصاد سوف يتجه للركود، أي سوف ترتفع قيمة النقود، وبالمقابل إذا توجه الادخار إلى استثمار سوف يزداد عرض السلع والخدمات ويحصل الرواج الأمر الذي يؤدي لتخفيض قيمة النقود. إن هذه العوامل المذكورة مع غيرها سوف تساهم في زيادة أو تخفيض قيمة النقود أو إن صح التعبير تساهم في استقرار قيمة النقود، فتلعب النقود دوراً هاماً في تحقيق التوازن والاستقرار في الاقتصاد الوطني.